ISBA/18/LTC/L.6

السلطة الدولية لقاع البحار

Distr.: General
11 June 2012
Arabic
Original: English

اللجنة القانونية والتقنية

الدورة الثامنة عشرة
كينغستون، جامايكا
١٦-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢

طلب شركة ماراوا المحدودة للبحوث والاستكشاف الموافقة على خطة عمل لاستكشاف العقيدات متعددة الفلزات في المنطقة

موجز تنفيذي*

١ - تقدم شركة ماراوا المحدودة للبحوث والاستكشاف (شركة ماراوا) الخاضعة لإشراف حكومة كيريباس هذا الطلب للموافقة على خطة عمل لاستكشاف العقيدات متعددة الفلزات إلى الأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار، وفقاً لنظام التنقيب عن العقيدات متعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة لعام ٢٠٠٠ (النظام).

٢ - وقد اكتُشفت العقيدات متعددة الفلزات لأول مرة في مياه كيريباس خلال الستينيات، ومن المسلّم به أن المعادن الموجودة في المياه العميقة ستؤدي دوراً هاماً في تحقيق أهداف كيريباس الإنمائية المستقبلية، ولا سيما بالنظر إلى محدودية قاعدة الموارد المعدنية للدولة.

٣ - وقد انعكس اهتمام كيريباس في العقيدات متعددة الفلزات الموجودة في أعماق البحار في خططها الإنمائية الوطنية منذ فترة مبكرة ترجع إلى الثمانينيات. ويُعد اهتمام الدولة المحدد في أنشطة الاستكشاف في منطقة صدع كلاريون - كليبرتون نتيجة طبيعية لامتداد منطقة الصدع إلى المنطقة الاقتصادية الخاصة لكيريباس. وتقع كتل قطاعات

* مقدّم من شركة ماراوا المحدودة للبحوث والاستكشاف.

220612 220612 12-36775 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المتعاقدين/القطاعات المحجوزة التابعة للسلطة الدولية لقاع البحار على مسافة لا تتجاوز ٨٠ ميلا بحريا تقريباً من حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة في كيريباس؛ مما يجعل كيريباس أقرب دولة إلى هذه الكتل التابعة للسلطة الدولية لقاع البحار، ومما يزيد مصلحتها في كفالة أن يُضطلع بالأنشطة في منطقة صدع كلاريون – كليبرتون على نحو مسؤول بيئيا لكفالة ألا تخلّف هذه الأنشطة آثاراً سلبية على البيئة البحرية في كيريباس ولا على البيئة البحرية في الدول الساحلية الأخرى المجاورة. وفي الواقع، يشكّل حزام العقيدات متعددة الفلزات في مياه كيريباس امتداداً للرواسب الموجودة في منطقة الصدع، ومن شأن زيادة المعرفة بالمعادن والبيئة في هذه المنطقة أن تزيد في الوقت نفسه من معرفة كيريباس بالمعادن والبيئة في أعماق البحار في منطقتها الاقتصادية الخالصة. ولذلك يكتسب هذا الطلب أهمية وطنية بالنسبة إلى كيريباس. فمن خلال الانضمام إلى دول أخرى في بذل الجهود من أجل استكشاف أعماق البحار في منطقة الصدع، تعتزم كيريباس تعزيز معرفتها بالعقيدات متعددة الفلزات في أعماق البحار وكذلك المساهمة في تطوير المعرفة العلمية في المنطقة الدولية لقاع البحار.

٤ – وليست كيريباس حديثة العهد بالاستغلال المستدام لموارد المحيطات، ويتجلى التزامها بحماية البيئة والمحافظة على التنوع البيولوجي من خلال أطرها التنظيمية لحماية البيئة البحرية، مثل قانون البيئة (لعام ١٩٩٩، بصيغته المعدّلة في عام ٢٠٠٧) الذي يتطلب إجراء تقييم للأثر البيئي وتقديم خطة للإدارة البيئية قبل الاضطلاع بأي أنشطة بحرية. وتركز استراتيجية كيريباس المتعلقة بالمعادن في عرض البحر بصورة خاصة على حماية البيئة كما أنها تعزز التزام الدولة بمواصلة الاضطلاع بالأنشطة في عرض البحر باستخدام النهج التحوّطي ومبادئ أفضل الممارسات البيئية.

٥ – كما يتجلى التزام كيريباس بحماية البيئة بإنشائها ثاني أكبر منطقة محمية بحرية في العالم تمتد على مساحة تتجاوز ٤٠٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع، توفر الحماية للشعاب المرجانية والموائل البحرية الأخرى والتنوع البيولوجي في المحيط الهادئ. وفي عام ٢٠٠٨، أصبحت كيريباس من البلدان الرائدة في الحفظ على الصعيد العالمي من خلال إنشاء أكبر منطقة محمية بحرية في العالم (أصبحت اليوم ثاني أكبر منطقة محمية بحرية بعد منطقة شاغوس المحمية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأمريكا الشمالية). وتحفظ منطقة جزر فونيكس المحمية نظاماً إيكولوجياً مشتمِلاً على أرخبيلات مرجانية محيطية يُعدّ أحد آخر النظم الإيكولوجية المماثلة التي بقيت سليمة على صعيد العالم، حيث يتضمن ثماني جزر مرجانية واثنين من نظم الشعاب المرجانية المغمورة في منطقة غير مأهولة تقريباً تحتوي على حياة بحرية وفيرة والكثير من الطيور. وتتضمن المنطقة المحمية البالغة مساحتها ٥٠٠ ٤١٠ كيلومتر مربع (٤٥٣ ١٥٨ ميلاً مربعاً) أيضاً جبالاً بحرية وموائل أخرى في أعماق البحار. وأعلنت كيريباس للمرة

الأولى إنشاء منطقة جزر فونيكس المحمية في الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي الذي عُقد في عام ٢٠٠٦ في البرازيل. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، اعتمدت كيريباس اللوائح الرسمية لمنطقة جزر فونيكس المحمية التي زادت حجمها الأصلي إلى أكثر من الضعف لتصبح أكبر منطقة محمية بحرية على الأرض في ذلك الحين.

٦ - وتعمل كيريباس على سنّ تشريعات وطنية وتنفيذ إطار تنظيمي لتنظيم التعدين في أعماق البحار، وقد التمست مساعدة أمانة جماعة المحيط الهادئ التي تقدم المشورة فيما يتعلق بتطوير هذا النظام الرقابي كجزء من مشروع المعادن في أعماق البحار الذي يموّله الاتحاد الأوروبي.

٧ - وشركة ماراوا هي مؤسسة مملوكة للدولة وتخضع للمراقبة من قِبل كيريباس. ويتضمن مجلس إدارة شركة ماراوا الأشخاص التالية أسماؤهم: تينيان ريهير، وزير تنمية مصائد الأسماك والموارد البحرية؛ وتياريت كوونغ، وزير البيئة والأراضي والتنمية الزراعية؛ وتيتابو تابان، النائب العام لكيريباس.

٨ - وتدير وزارةُ تنمية مصائد الأسماك والموارد البحرية شركةَ ماراوا. وقد تم تأسيس وحدة المعادن، وهي إدارة تابعة للوزارة، في عام ١٩٨٣ لإدارة الموارد المعدنية والخطوط الساحلية والبيئة البحرية. وتشمل محفظة وحدة المعادن حمايةَ وترميم الموائل البحرية القاعية وموائل المياه العميقة، والتنمية الموجهة، والرصد البيئي، والبحث العلمي، وتعزيز تنمية الموارد المعدنية في السواحل وفي أعماق المحيطات. وتشمل الخبرة المتوافرة في وحدة المعادن: الجيولوجيا البحرية، ونظم المعلومات الجغرافية، وعلم المحيطات، والسياسات المتعلقة بالمحيطات والإدارة البيئية بما في ذلك البيولوجيا البحرية.

٩ - ووفقا للمادة ١١، قدّمت الدولة شهادة تزكية إلى الأمين العام تصدّق بأن كيريباس تزكّي الطلب المقدم وتتحمل المسؤولية عنه وفقا للمادة ١٣٩ والفقرة ٤ من المادة ١٥٣، والفقرة ٤ من المادة ٤ من المرفق الثالث من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ (الاتفاقية). وتفيد شهادة التزكية بأن شركة ماراوا هي مؤسسة وطنية تابعة للدولة مملوكة بالكامل لكيريباس، وأنها تخضع لرقابة فعالة من جانب الدولة. وقد انضمت كيريباس إلى الاتفاقية في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣.

١٠ - وقد قدمت شركة ماراوا أيضا التعهدات الخطية التالية إلى الأمين العام وفقا للمادة ١٤: قبول تنفيذ ما ينطبق من التزامات ناشئة عن أحكام الاتفاقية، وقواعد السلطة وأنظمتها وإجراءاتها وقرارات أجهزة السلطة وأحكام عقوده مع السلطة، والامتثال لها؛

وقبول رقابة السلطة على الأنشطة في المنطقة، على النحو الذي تأذن به الاتفاقية؛ وتزويد السلطة بتأكيد خطي للوفاء بحسن نية بالتزاماتها المقررة بموجب العقد.

١١ - وفقا للمادة ١٢ (٤)، قدمت كيريباس بياناً يشهد بأن شركة ماراوا لديها الموارد المالية اللازمة لتغطية التكاليف التقديرية لخطة العمل المقترحة للاستكشاف.

١٢ - وبالتعاون مع السلطة الدولية لقاع البحار، ستضع شركة ماراوا برامج عملية لتدريب العاملين في السلطة الدولية لقاع البحار والدول النامية، وستشجّع على إشراك هؤلاء الموظفين في أنشطة الاستكشاف البحري في المنطقة المشمولة بالعقد. وستقوم شركة ماراوا بتمويل وتنفيذ هذه البرامج التدريبية وفقا للمادة ٢٧.

١٣ - ويغطي الطلب المقدم من شركة ماراوا مساحة ٩٩٠ ٧٤ كيلومتراً مربعاً، ويتعلّق بإقليم في القطاع المحجوز. ويهدف برنامج الاستكشاف الأولي الذي يستمر لمدة خمس سنوات إلى تنفيذ الأنشطة التالية: رسم خرائط لقياس الأعماق وطبغرافيا قاع البحر لتحديد المناطق المناسبة لوجود العقيدات وعمليات التعدين في المستقبل؛ وإعداد دراسات بيئية مرجعية؛ وأخذ صور صوتية عالية الاستبانة للتأكد من مدى تغطية العقيدات وكثافتها؛ وإجراء دراسات جيوتقنية؛ وأخذ عينات من العقيدات متعددة الفلزات لتحديد درجة نقائها والتأكد من وفرة العقيدات والحصول على كميات كافية لإجراء دراسات لمعالجة المعادن؛ ووضع تصميم هندسي لتكنولوجيا التعدين؛ وحساب الموارد.

١٤ - ولكفالة تنفيذ البرنامج البيئي بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية، ستستعين شركة ماراوا بالخبراء العلميين والخبراء الاستشاريين الدوليين والمؤسسات الدولية للمشاركة في برنامجها البيئي، وستعمل مع الفريق البيئي الخاص بها. ومن المتوقع أن تتاح الفرصة للخبراء المستقلين للمشاركة في البرنامج البيئي وتقييم الأثر البيئي التي قد يخلّفه برنامجها في المستقبل. وستقوم شركة ماراوا أيضا بتعزيز التعاون البيئي مع الجهات المتعاقدة مع السلطة الدولية لقاع البحار وأفرقة البحث العلمي البحري الأخرى التابعة لها، وذلك من أجل تعزيز المعرفة العلمية المتعلقة بمنطقة صدع كلاريون - كليبرتون والبيئة في أعماق البحار.

١٥ - وتعتزم شركة ماراوا بداية جميع البيانات البيئية المرجعية التي يمكن على أساسها تقييم الآثار التي يُحتمل أن يخلّفها برنامجها الاستكشافي على البيئة البحرية. وسيُتوخّى من هذه الدراسات أيضاً الحصول على البيانات البيئية المرجعية اللازمة لتقييم الآثار الناجمة عن أنشطة التعدين المحتملة في المستقبل. وأثناء إجراء الدراسات المرجعية، ستأخذ شركة ماراوا في الحسبان التوصيات الصادرة عن اللجنة القانونية والتقنية، فضلا عن التطورات المستقبلية فيما يتعلق بالتوصيات الصادرة عن السلطة الدولية لقاع البحار فيما يتعلق بتقييم الأثر البيئي.

١٦ - وللحصول على البيانات البيئية، ستتوخى شركة ماراوا استخدام الطرائق المعيارية التي أوصت بها السلطة الدولية لقاع البحار استناداً إلى المبادئ العلمية المتّبعة، كما ستتوخى ضمان التوحيد القياسي للمنهجية والإبلاغ عن النتائج وفقا لتوصيات السلطة. ومن المرجح أن يشمل التوحيد القياسي جملة أمور منها: الآلات والمعدات، وضمان النوعية بشكل عام، وجمع العينات، وتقنيات التجهيز والحفظ، ومراقبة النوعية على متن السفن، واتباع النهج التحليلية ومراقبة الجودة في المختبرات، وتجهيز البيانات وإعداد التقارير. وسيتم السعي، في إطار تقنيات الجمع والتقنيات التحليلية، إلى اتباع أفضل الممارسات، مثل تلك التي وضعتها اللجنة الحكومية الدولية لعلوم المحيطات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، أو تلك التي أنشأتها أو أوصت بها السلطة الدولية لقاع البحار.

١٧ - وستُقدَّم تقارير الرحلات البحرية التي تتضمن قائمة بالمحطات وقائمة بالأنشطة وأي بيانات وصفية أخرى ذات صلة إلى أمانة السلطة الدولية لقاع البحار خلال عام واحد من إنهاء الرحلات البحرية. كما ستقدّم بيانات أولية عن العينات في شكل رقمي إلى الأمانة لإدراجها في قاعدة بيانات السلطة. وسيتم بشكل دوري إبلاغ السلطة بنتائج برنامج الرصد وتقديم بالشكل المطلوب، بعد أن يتم تقييمها وتفسيرها. وستقدم شركة ماراوا سنوياً تقريرا خطياً إلى الأمين العام عن تنفيذ برنامجها للرصد البيئي ونتائجه، كما ستقدم بيانات ومعلومات، مع مراعاة التوصيات الصادرة عن اللجنة القانونية والتقنية. وعلاوة على ذلك، فقد اتخذت ترتيبات لضمان إحالة جميع البيانات التي تتعلق بحماية وحفظ البيئة البحرية، باستثناء البيانات المتعلقة بتصميم المعدات، إلى الأمين العام لتكون متاحة مجاناً للتحليل والاستفادة منها في البحوث العلمية.

١٨ - ونظرا لطبيعة أنشطة الاستكشاف المقترحة من قبل شركة ماراوا، من المتوقع أن تكون الآثار البيئية التي قد تخلّفها عمليات استكشاف البيئة البحرية محدودة للغاية، ولن تشكل خطرا على التنوع البيولوجي وعمل النظام الايكولوجي في المنطقة التي يشملها العقد.

١٩ - غير أن شركة ماراوا ستقوم، أثناء اضطلاعها ببرنامج الاستكشاف، بوضع التدابير المناسبة لمنع وخفض ومكافحة التلوث والأخطار الأخرى، وكذلك الآثار التي قد يخلّفها البرنامج على البيئة البحرية، وبالحفاظ على تلك التدابير، وذلك وفقاً للمعايير المقبولة دوليا.

٢٠ - كما يحدد الطلب معدات الاستكشاف والمنهجيات المقترحة، والقدرات التقنية، والتدابير اللازمة لحماية الصحة والسلامة البشرية، ويتضمن تقييماً أولياً للآثار، بالإضافة إلى القدرات على التصدي للحوادث.